# الفصل الخامس

# الواقع الحالى للتعليم العالى والجامعى فى مصر

(دراسة حالة)

# مقدمة

أولا - نشأة وتطور التعليم العالى والجامعى فى مصر

ثانيا - فلسفة التعليم الجامعى فى مصر

ثالثا - أهداف التعليم العالى والجامعى فى مصر

رابعا - سياسة القبول بالتعليم الجامعى

أ) تطور نظام القبول بالجامعات المصرية

ب) أسس القبول وتطورها بالجامعات المصرية

جـ) العوامل المؤثرة فى سياسة القبول بالجامعات المصرية

خامسا - تنظيم التعليم الجامعى

سادسا - إدارة التعليم العالى والجامعى فى مصر

سابعا - تمويل التعليم العالى والجامعى

ثامنا - المتغيرات التى تعرض لها التعليم العالى والجامعى

**مقدمة:**

إن الاستثمار فى التعليم هو استثمار فى الافراد فالتعليم يزود الفرد بالمعلومات والخبرات والمهارات والمفاهيم والقيم والاتجاهات المطلوبة مما يجعله قادراً على تنمية نفسه كفرد وكشخصية إنسانية متكاملة الجوانب ويجعله أيضا قادرا على تنمية مجتمعه والمشاركة فى أنشطته وأداء عمل منتج يسهم به فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تكاد تتفق الاتجاهات المعاصرة على أن التعليم هو الوسيلة الفعالة والعاملة لتقدم المجتمعات إذ يعد التعليم جزءاً لا يتجزأ من النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة فى المجتمع.

كما أن ديمقراطية التعليم هو أحد الأهداف الرئيسية التى تسعى النظم التعليمية فى كل المجتمعات إلى تحقيقها والوصول إلى التعليم المستمر وتكافؤ الفرص فى دخول مراحل التعليم المتلاحقة وبخاصة التعليم الجامعى.

والتعليم العالى والجامعى فى المجتمع المصرى وفى العالم ككل يحظى بمكانة خاصة فالجامعة مؤسسة علمية متخصصة يدور نشاطها الأساسى حول نقل المعرفة للأجيال اللاحقة والمحافظة عليها وتطويرها وأيضا حول تطبيقات العلم أساسا كنتاج لنشاطاتها المختلفة، وكذلك الدور الذى تقوم به الجامعة فى تطوير العلوم كمؤسسة بحثية، وكذلك إعداد الكوادر اللازمة لخطط التنمية. هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن تمثله الجامعة لمن يلتحق بها فى نظر أفراد المجتمع أنفسهم من فتح الفرص للعمل فى مجالات المهن المختلفة والترقى فيها.

## أولا- نشأة وتطور التعليم العالى والجامعى فى مصر

عند التعرف على نشأة التعليم العالى والجامعى فى مصر يتبين أنه قد مر بمراحل مختلفة تميزت كل منها بطابع خاص وهذه المراحل كالتالى:-

- المرحلة الأولى مرحلة سيادة التعليم الدينى

حيث كان الجامع الأزهر المسئول عن تخريج العلماء ورجال الدين، ثم تحول إلى معهد

عام يدرس فيه التراث الدينى والأدبى بوجه عام، وأصبحت المواد التى تدرس فيه علوم دينية وعلوم لسانية وعلوم عقلية ولم تكن الدراسة فيه مقيدة بامتحانات أو بعدد معين من السنين وإنما كان الأزهر يلقى أنواع العلوم والمعارف للفرد أى عدد يشاء من السنين.

- المرحلة الثانية - مرحلة ظهور المدارس العالية.

ظهرت تلك المرحلة حين تولى محمد على حكم مصر (١٨٠٥- ١٩٠٨) وكانت نظرته إلى التعليم نظرة نفعية، لذا أنشأ المدارس العالية الحربية والمدنية.

كما أوفد محمد على البعثات العلمية للخارج. وخاصة رجال الأزهر وذلك لإعداد العنصر البشرى اللازم للقيام بالتدريس فى المدارس العليا الحديثة التى استقطبت معظم الجهود الحكومية لأنها كانت تخرج للحكومة حاجتها من الفنيين والخبراء اللازمين فى مختلف نواحى الحياة.

- المرحلة الثالثة - مرحلة ظهور الجامعات

حيث وجدت فى البلاد حركة فكرية عامة، واقترحت مجموعة من أولى الرأى عام ١٩٠٦ إنشاء جامعة أهلية وتم افتتاحها رسميا عام ١٩٠٨ لتبدأ فترة جديدة من فترات تطور التعليم العالى فى مصر وكان الهدف من إنشائها سد حاجة البلاد من المثقفين والارتفاع بمستوى التعليم العالى.

وفى عام ١٩١٧ فكرت الحكومة المصرية فى إنشاء جامعة حكومية حيث تم تشكيل لجنة أشارت بضم المدارس العالية القائمة فى ذلك الوقت إلى ادارة واحدة وضعت مشروعها وصدر بذلك قرار مجلس الوزراء فى فبراير ١٩١٧م وقدمت اللجنة تقريرها النهائى لوزير المعارف ١٩٢١م.

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٢٣ كانت الجامعة الأهلية نواة لكلية الأداب فى الجامعة الحكومية التى أصبحت الجامعة المصرية فى ١١مارس ١٩٢٥ والتى تضم أربع كليات هى الأدب - العلوم - الطب - الحقوق وفى مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها والذى جاء فيه أن تتكون كليات الجامعة من الأدب والحقوق والعلوم والطب وفى عام ١٩٣٥م أدمجت فى الجامعة المصرية مدرسة الهندسة ومدرسة

الزراعة ومدرسة التجارة ومدرسة الطب البيطرى وحل اسم كلية محل مدرسة بالنسبة إليها جميعا.

وفى عام ١٩٣٨م فتح فرع فى الاسكندرية يشمل كليات الأداب والحقوق والهندسة وكانت هذه الفروع الثلاثة نواة لجامعة (فاروق الأول) بالاسكندرية التى تم إنشاؤها وتنظيمها بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢م ثم عدل اسمها إلى جامعة الأسكندرية.

وفى عام ١٩٤٠م أطلق على الجامعة المصرية اسم جامعة فؤاد الأول ثم تم إنشاء فرع لكلية الهندسة بجانب فرعى كلية الأداب والحقوق بمدينة الأسكندرية وبذلك أصبحت الفروع الثلاثة نواة لجامعة فاروق الأول.

وهكذا فإن النصف الأول من القرن التاسع عشر شهد حركة بناء ونمو التعليم الجامعى. لذلك يمكن أن يطلق على هذه المرحلة مرحلة ظهور التعليم الجامعى.

المرحلة الرابعة مرحلة التوسع والتنويع فى التعليم العالى

حيث كان التوسع فى التعليم العالى من خلال تلك المرحلة أكثر وضوحا، إذ شهدت إنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير عام ١٩٥٠م وقد عدل إسمها إلى جامعة (هليوبولس) فى ٢١ / ٢ / ١٩٥٤ثم استقر الرأى على تسميتها عين شمس فى سبتمبر ١٩٥٤م.

وفى عام ١٩٤٩م اصدر مرسوم بقانون رقم ٥٦لسنة ١٩٤٩ بإنشاء جامعة بمديرية أسيوط وأطلق عليها اسم جامعة محمد على ولم تبدأ الدراسة بها إلا فى أكتوبر ١٩٥٧م وأطلق عليها جامعة أسيوط.

ومنذ تلك الفترة والتعليم العالى فى تطور دائم حيث اتسعت أفاقه بإنشاء العديد من الكليات والمعاهد التى أصبحت فيما بعد نواة للكثير من الجامعات الموزعة على أساس إقليمى.

ونظرًا للإقبال المتزايد لشباب الأمة على التعليم الجامعى فقد صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير بمدينة القاهرة وتتكون من كليات الطب والآداب والعلوم والهندسة والزراعة والتجارة والحقوق ومعهد التربية المستقل للبنين ومعهد التربية المستقل للبنات إلا أنه من الملاحظ أن هذه الجامعة لم تنشأ كلها إنشاء جيدا وإنما كانت نواتها بعض الكليات والمعاهد العليا التى كانت لممارسة ألوان من التعليم العالى.

ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ رؤى تسمية الجامعات بأسماء ثابتة لا تزول بزوال الأفراد وإنما ترتبط ارتباطا وثيقا بالوطن مصدر القانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل اسم جامعة الملك فؤاد الأول إلى اسم جامعة القاهرة كما عدل اسم جامعة الملك فاروق الأول إلى جامعة الاسكندرية وصدر مرسوم فى ٢١ / ٢ / ١٩٥٤ بتعديل اسم جامعة إبراهيم باشا إلى جامعة هليوبولس ثم استقر الرأى فى سبتمبر ١٩٥٤ على أن يكون اسمها عربيا مألوفا للمواطنين فسميت جامعة عين شمس.

ثم توالى بعد ذلك انشاء الجامعات فى الأقاليم والقاهرة كما صدر مرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء جامعة بمديرية أسيوط أطلق عليها جامعة (محمد على) ولم يبدأ العمل بها إلا فى أكتوبر ١٩٥٧ وأطلق عليها اسم جامعة أسيوط وقد استتبع ذلك إنشاء جامعة المنصورة والزقازيق وحلوان والمنيا والمنوفية وقناة السويس.

وفى أكتوبر عام ١٩٧٢ صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل فى الجامعات المصرية كما صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى ١٧ أغسطس ١٩٧٥ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وكذلك التعديلات بقرار رئيس الجمهورية والذى مازالت الجامعات المصرية تعمل فى ضوئه حتى الآن.

وقام المجلس الأعلى للجامعات بإجراء عدة دراسات بهدف التوسع فى إنشاء الجامعات الإقليمية وكان من أهم نتائج تلك الدراسات الإقليمية ما يلى:

(أ) أن يكون موقع الجامعة الإقليمى فى مكان يساعدها على خدمة عدد من المحافظات ولا تقتصر على محافظة واحدة.

(ب) أن تتوافر الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لهذه الكليات أو المعاهد قبل بدء الدراسة بها.

(جـ) أن لا يتم تحويل الفرع الإقليمى لأى من الجامعات إلى جامعة إقليمية جديدة إلا بعد مضى أكثر من عشر سنوات على إنشائه.

(د) أن يؤخذ فى الاعتبار عند إنشاء هذه الجامعات احتوائها على كلية التربية وذلك لسد العجز فى عدد المدرسين بمدارس المحافظة التى توجد بها الجامعة.

## ثانيا- فلسفة التعليم الجامعى فى مصر

تشكل الفلسفة والأهداف والمتطلبات الأساسية والمواجهات الحاكمة لأى نظام تربوى وتعليمى ومن ثم لجميع مؤسساته وعملياته وأنشطته ويتم تحديد فلسفة المؤسسة الجامعية فى كل عصر ومجتمع على أساس الواقع والتصورات المتصلة بأربع وسائل: طبيعة المعرفة وطرق اكتسابها-- طبيعة المجتمع- طبيعة الفرد وطبيعة القيم.

فالمعرفة فى القرن الحادى والعشرين تتم بالزيادة والتفجر والتوسع والتغيير الدائم مما يترتب عليه أن الإحاطة بها لن تكون دائما أمرًا ممكنا وإنما يهيأ الفرد لمتابعة حركتها والقدرة على الوصول إليها والاختبار منها والتحقق من دقتها وتكمن فلسفة التعليم الجامعى فى النقاط التالية:-

١ توفير الفرص التعليمية لكل الطلاب بطريقة متساوية وتكافؤ الفرص بين الطلاب.

٢ مجانية التعليم.

٣- الاعتراف بمبدأ الفروق الفردية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

٤ - تقديم المناهج لزيادة المعرفة وتنمية المهارات الفنية والإدارية.

٥- ربط التعليم الجامعى باحتياجات المجتمع ومراكز البحوث.

وهذا قد تم الموافقة على إنشاء أربع جامعات خاصة لمواجهة الزيادة الطلابية والمطالب الاجتماعية واتاحة الفرص للطلاب الأقل مجموعا لتلبية رغباتهم وظهرت صيغ جديدة للتعليم الجامعى الخاص ومنها:-

- الانتساب الموجه.
- التعليم عن بعد.
- الجامعة المفتوحة.
- برنامج الدراسة باللغة الانجليزية.

وفى ضوء فلسفة التعليم الجامعى حدد قانون تنظيم الجامعات ١٩٧٩م فى مادته الأولى الوظائف الأساسية للجامعة فى أنها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى مجال خدمة المجتمع والارتقاء به

حضاريا متوخية فى ذلك رقى للفكر وتقدم العلم وتنمية القيم وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة ليساهم فى بناء وتدعيم المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية.

ويتضح من ذلك أن من أبرز الوظائف التى يؤديها التعليم الجامعى والتى تلاقى اجماعا من المهتمين والمختصين بهذا النوع من التعليم تنحصر فى:-

- التعليم أو التدريس لإعداد وتطوير الموارد البشرية.
- القيام بالبحوث العلمية.
- خدمة المجتمع.

## ثالثا- أهداف التعليم العالى والجامعى المصرى

إن للتعليم العالى والجامعى المصرى اهدافا استراتيجية فى القرن الحادى والعشرين تتمثل فى الأهداف التالية:

١ بناء المواطن المصرى المؤمن بالقيم الدينية المعتز بثقافته الوطنية والعربية والمدعم لدور وطنه القومى والمنفتح على ثقافات العالم فى الدوائر القريبة منه أو البعيدة عنه مع تقدير القيم الثقافية فى الحضارة الإنسانية المعاصرة.

٢ تكوين الإنسان المصرى المتوازن فى تقديره لتاريخ أمته وإنجازاتها فى الحضارة الإنسانية وفهمه للمعوقات التى تعطل فى الحاضر عملية التنمية والتقدم وإدراكه لمتطلبات المستقبل والتخطيط للقيام بمسئولياته إزائها.

٣ تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة للإنسان المصرى فى جوانبه الجسمية والمعرفية والمهارية والوجدانية والأخلاقية والاجتماعية بما يجعله قادرا على التواؤم مع التغيرات المحلية والاقليمية والعالمية مع كفاءة فى العمل الجماعى والتعاونى مدركا لحقوقه ومقدرا لأدواره وواجباته.

٤ إعداد المواطن المصرى ذو العقلية القادرة على مواجهة التغيرات السريعة محليا واقليميا وعالميا والتصدى لما يحمله المستقبل من مفاجآت ومواقف جديدة قد يصعب التنبؤ بها.

٥ التأكيد على المرونة فى منظومة التعليم المصرى بما يمكنها من الاتجابة لحاجات

المتنوعة للأفراد والبيئات والمجتمعات المحلية وتنمية القدرات والاستعدادات الفردية لمواجهة الظروف والمواقف الجديدة والمتجددة.

٦- الوصول بالمتعلمين إلى مستوى الاتقان والجودة فى عصر سريع التغير يتطلب مهارات متنامية ومعارف متدفقة فالاكتفاء بالمستويات الدنيا للمعرفة أو المهارة هو أخطر معوقات التنمية فى الحاضر والمستقبل.

٧ تنمية العقلية الناقدة الفاحصة التى تتضمن التصحيح الذاتى وتصويب المسار وتقدير الرأى الآخر واستثمار أفضل ما لديه وهو ما يعنى التحرر من التسليم بالرأى الواحد والتشيع له.

٨ تحرير الإنسان المصرى من السلبية باعتباره نتاج تراث أنتجته عصور من التخلف بما تتضمنه من تواكل واستسلام وضعف إرادة التغيير وتحويله إلى مواطن أكثر ايجابية وفاعلية ومشاركة.

٩- التأكيد على أن يصبح المتعلم قادراً على انتاج المعرفة وما تتضمنه من ممارسة لعملياتها دون الاقتصار على دور المستهلك والمستخدم السلبى لها.

١٠- التأكيد على مفهوم التعليم المعتمد على الذات فالتعلم الذاتى أحد المبادىء الأساسية الموجهة للتعلم فى المستقبل فضلا عن أنه أحد المكونات الأساسية فى ثقافتنا بالإضافة إلى أنه القوة الدافعة لمزيد من التعلم والنمو.

١١- التأكيد على مبدأ التعلم المستمر مدى الحياة لأن ظروف العصر ومتطلبات المستقبل لا تقبل مفهوما للتعلم والتعليم يقدم للإنسان مرة واحدة فى مرحلة معينة من حياته فالتعلم مدى الحياة هو أحد مفاتيح القرن الحادى والعشرين وفيه لابد من التعليم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب وتجديد التعلم طوال حياة الإنسان استجابة لحاجات المجتمع المتجددة وظروف سوق العمل المتغيرة ومقابلة التحديات التى يعرفها عالم سريع التغير.

وفى دراسة قام بها عمر شاهين بعنوان (أهداف التعليم الجامعى فى مصر) وعرضت الدراسة الأهداف التالية:-

١- تحيق احتياجات المجتمع من العاملين والمتخصصين.

٢- اعتبار التعليم هو الأداة الطبيعية لتغير المجتمع إلى الأفضل.

٣- الاهتمام بالمستقبل العلمى للطالب والمجتمع.

٤- الانفتاح العلمى على العالم.

٥- تحديد طرق التعليم بالجامعة.

٦- الاهتمام بالجوانب الإنسانية للطالب والاستاذ.

وهناك من المتخصصين من يقول أن للجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف يمكن ايجازها فيما يلى:

١- أهداف معرفية:

وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطويراً وانتشاراً

(أ) أهداف اجتماعية

والتى من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتماسكه وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية.

٢- أهداف اقتصادية:

٣ والتى من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على نزويده بما يحتاج إليه من قوى بشرية وما يحتاج إليه من خبرات فى معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية وفى دراسة قام بها جمال أبو الوفا وصلاح توفيق ١٩٩٣ بعنوان (المعطيات المعاصرة للجامعة فى الدول النامية) قدمت مجموعة من الأهداف التى يجب أن تقدمها جامعة اليوم ومن أبرز هذه الأهداف ما يلى:-

١- إثراء المعرفة وتنميتها.

٢- إعداد الكفايات القادرة على حل مشكلات التنمية.

٣- تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

٤- إعداد الباحثين.

٥- المشاركة فى صنع القرارات الرئيسية.

٦- توجيه النظام التعليمى للمشاركة فى المجتمع.

٧- النهوض بالشباب فكريا وسياسيا ودينيا وذلك من خلال الرعاية الشاملة للطلاب.

٨- بناء السلام والتضامن الإنسانى.

## رابعا- سياسة القبول بالتعليم الجامعى

تتحدد سياسة القبول بالجامعات طبقا للفلسفة العامة للمرحلة التعليمية الجامعية والمتغيرات والمؤثرات التى تحيط بها والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها والمحاور التى تنظم مسارها وتصوغ بنيتها.

### أهم نظم القبول بالجامعات والأسس التى تقوم عليها:

هناك عدة نظم للقبول بالجامعات بديلة طبقا للأسس التى تقوم عليها أهمها :-

١- نظم قبول تراعى قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم ورغباتهم

العديد من رجال التربية ينادون بمراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم واعتبار الثانوية العامة الحد الأدنى لمتطلبات القبول فى التعليم العالى وعلى ذلك ينبغى فتح أبواب الجامعات دون قيود أمام جميع الحاصلين على الثانوية العامة ويسمى ذلك بسياسة القبول المفتوح.

٢- نظم قبول تتوقف على احتياجات المجتمع من القوى البشرية

يرى مؤيدو هذه السياسة ضرورة توافر خطة واضحة لتنمية الموارد البشرية فالهدف الأساسى من تنمية الفرد هو خدمة الدولة وليس مصلحة الفرد الخاصة ويتجه التعليم إلى أن يكون وظيفيا وتخصصيا يرتبط قدر كبير منه بالعمالة وبالتالى يطلب من الجامعات قبول الإعداد السابق تحديدها فى ضوء الاحتياجات من الخريجين حتى لا يظهر أى نوع من أنواع البطالة.

٣- نظم قبول تتوقف على قدرات وإمكانات الجامعات

يرى مؤيدو هذا النظام أن قبول أعداد محددة بالكليات ينبغى أن يتوقف على قدرات

هذه الكليات وإمكاناتها سواء المادية أم البشرية ولذلك ينبغى معرفة الأعداد التى يمكن للجامعات أن تستوعبها بحيث يتم مراعاة المستوى العلمى الذى ينبغى ألا ينخفض بزيادة الأعداد المقبولة بالكليات.

ويتضح من ذلك أن أفضل نظم القبول بالجامعات هو النظام الذى يتيح أفضل توفيق بين العناصر الثلاثة الآتية:

١- مراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم.

٢- مراعاة احتياجات المجتمع من القوى العاملة.

٣- مراعاة طاقة الكليات المختلفة ومدى قدرتها على استيعاب الطلاب وتوفير الإمكانات البشرية والمادية لدراستهم.

### (أ) تطور نظام القبول بالجامعات المصرية

ظل التعليم الجامعى فى مصر لا يتلقى إلا القلة من الطلاب القادرين على سداد المصروفات المطلوبة بينما الأغلبية منهم محرومة من التعليم العالى والجامعى لأنها لا تملك تلك الرسوم وظل الحال على ذلك إلى أن جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ وإعلان مجانية التعليم فى مراحل التعليم وكان الوضع السائد للقبول بالجامعات المصرية فى بداية العام الجامعى ٥٣/ ١٩٥٤ هو تقدم الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية (التوجيهية) بأوراقهم مباشرة إلى الكليات التى كان لكل منها شروطها فى القبول والتى يقرها مجلس الجامعة لكل كلية.

وكانت بعض الكليات تضطر تحت بعض الضغوط إلى قبول طلاب أقل فى لمجموع بعد أن تكون قد انتهت عملية القبول بها وبالتالى لا يكون هناك تكافؤ فرص بين الطلاب فى الالتحاق بالجامعات.

ثم ازداد عدد الطلاب الحاصلين على شهادة التوجيهية وخاصة بعد إعلان مجانية التعليم فبدأ الطلب يفوق العرض وأصبح التفوق العلمى فقط هو الأساس للمفاضلة عند توزيع الطلاب على الكليات ولذلك ظهرت فكرة إنشاء مكتب لتنسيق القبول بالجامعات.

وفى عام ١٩٥٣ تم الاتفاق على أن يتم القبول عن طريق مكتب تنسيق ولكن واجهته صعوبات كثيرة فتوقف عن العمل فى نفس العام وفى عام ١٩٥٤ كانت هناك محاولة أخرى وأعيد انشاء مكتب التنسيق ولكن واجهته أيضاً صعوبات فقرر المجلس الأعلى للجامعات الذى كان قد تشكل فى نفس العام إنهاء مهمة هذا المكتب على أن يعود القبول عن طريق التقدم مباشرة للجامعات.

ثم صدر قرار فى ١٤ يوليو ١٩٥٥ بشأن إعادة افتتاح مكتب تنسيق القبول بالجامعات مرة أخرى وقد أقر بذلك المجلس الأعلى للجامعات وفى عام ١٩٥٧ تقدر انشاء فرعين لمكتب التنسيق أحدهما بجامعة الاسكندرية والآخر بجامعة أسيوط.

وفى ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٨ قرر المجلس الأعلى للجامعات إنشاء مكتب موجه يقوم بتنظيم عملية القبول بالجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة ومراكز إعداد الفنيين.

وبذلك تم تنظيم عملية القبول وأصبحت أربع مراحل يتلقى خلالها المكتب أوراق الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة طبقا للمجموع الكلى للدرجات وتبدأ المرحلة بالمجاميع المرتفعة ثم المرحلة الثانية بالمجاميع الأقل وهكذا.

وقد أنشىء ثلاثة فروع أخرى لمكتب تنسيق القبول أحدهما بطنطا عام ١٩٧٢ والآخران بالمنصورة والزقازيق عام ١٩٧٣ ثم توالى بعد ذلك إنشاء هذه الفروع حتى أصبحت عشرة.

### (ب) أسس القبول وتطورها بالجامعات المصرية

كان قبول الطلاب بالجامعات المصرية وحتى عام ١٩٥٤ بناءً على المجموع الكلى للطالب فى شهادة التوجيهية (الثانوية العامة) بشعبها الثلاث علمى علوم - علمى رياضة - أدبى.

وفى عام ١٩٥٦ أصبح قبول الطلاب بالكليات النظرية بناءً على المجموع الكلى للدرجات بينما يصبح القبول بالكليات العملية بناءً على المجموع الكلى للدرجات فى المواد العلمية واللغات مضافا إليه مجموع درجات المواد العلمية مرة أخرى.

ثم تم تعديل أساس القبول بالجامعات مرة أخرى فى نفس العام بناءً على المجموع

الكلى للدرجات فى القسمين العلمى والأدبى مع إدخال الثانوية العامة محل التوجيهية.

- وفى ٩ فبراير ١٩٥٧ أصبح القبول بالجامعات على أساس المجموع الكلى للدرجات فى شهادة الثانوية العامة فى جميع الكليات النظرية والعلمية مع شرط النجاح فى مواد معينة للالتحاق بكل كلية.

- وفى عام ١٩٧١ أصبح الحصول عل شهادة الثانوية العامة يتطلب النجاح فى جميع المواد بمجموع كلى لا يقل عن ٥٠٪ وفى عام ١٩٧٤ يتم ادخال المواد ذات المستوى الخاص إلى السنة الثالثة بالمرحلة الثانوية.

وفى عام ١٩٧٦ صدر القانون الوزارى رقم ١٦٧ بشأن خطة الدراسة بالصف الثالث من المرحلة الثانوية العامة فى العام الدراسى ٧٥ / ١٩٧٦ حيث يقضى بتقسيم الدراسة بالصف الثالث علمى إلى شعبتين (علمى علوم علمى رياضة) وفى عام ١٩٨٥ قرر المجلس الأعلى للجامعات أن يكون القبول بالجامعات على أساس المجموع الكلى للدرجات فى شهادة الثانوية العامة مضافا إليه مجموع المواد المؤهلة التى حددت لكل نوع من الكليات.

وفى ١٤ / ٨ / ١٩٨٩ صدر قرار من المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى ومضى على عدة قواعد أهمها:

أن يسمح للطالب بإعادة الامتحان فى المواد التى رسب فيها أو تغيب فيها وتحسب له الدرجة التى يحصل عليها فى المادة التى أعاد فيه الامتحان بشرط ألا تزيد عن ٥٠٪ من النهاية العظمى لدرجة هذه المادة كما يمكن للطالب أن يعيد امتحان الثانوية العامة فى جميع المواد وتحتسب له الدرجات الفعلية التى يحصل عليها فى هذه الحالة

أما بالنسبة للأسس التى وضعت لاختبارات القبول بالتعليم العالى والجامعى فقد اقتصر تطبيق هذه الاختبارات فى حدود معينة على بعض الكليات والمعاهد مثل :-

- اختبارات القدرات الرياضية للالتحاق بكليات التربية الرياضية.
- اختبارات القدرات الموسيقية للالتحاق بكليات التربية الموسيقية.
- اختبار القدرات فى رسم العمارة للالتحاق بكلية الفنون.

- اختبارات شخصية للتأكد من قدرة الطالب واستعداده لممارسة المهنة التى سوف تعده الكلية لمزاولتها بعد التخرج وتجرى تلك الاختبارات بعد توزيع الطلاب على الكليات والمعاهد مثل الاختبارات الشخصية بكليات التربية ومعاهد التمريض.

وتعد اختبارات القبول واحدة من أهم الأسس التى تستخدم فى تحديد مدى ملاءمة قدرات واستعدادات وإمكانات الطلاب للتخصصات التى يختارونها ولذلك تعتمد عليها الكثير من جامعات الدول المتقدمة ولقد دارت الكثير من المناقشات حول استخدام هذه الاختبارات فى الجامعات المصرية ولكن لم يستقر الرأى بشأنها.

**(جـ) العوامل المؤثرة فى سياسة القبول بالجامعات المصرية**

لما كان المجتمع المصرى كغيره من المجتمعات الأخرى ينظر إلى التعليم الجامعى نظرة خاصة متميزة على اعتبار أن الجامعات هى مصدر المعرفة المتخصصة للعلوم المختلفة كما قد يعد طريق الحصول على فرص العمل المتميزة فى المهن المختلفة لذا فمن الطبيعى أن يتزايد الطلب على التعليم الجامعى وكذلك ينال موضوع سياسة ونظام القبول بالجامعات اهتمام المسؤولين عن التخطيط لهذه السياسة وتنفيذها.

ويوجد العديد من العوامل التى أثرت فى سياسة القبول بالجامعات ومن أهم تلك العوامل ما يلى:-

- زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى.
- التوسع فى مراحل التعليم قبل الجامعى.
- سياسة القبول المفتوح.
- الافتقار إلى التوجيه المهنى والتعليمى للطلاب.
- الافتقار إلى خطة لربط التعليم الجامعى بسوق العمل.
- نقص عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- ارتفاع تكلفة الطالب الجامعى.

## خامسا - تنظيم التعليم الجامعى

تتراوح مدة الدراسة فى هذه المرحلة بين أربع سنوات وست سنوات وتضم الجامعات والمعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم وكذلك المعاهد الخاصة غير الحكومية التابعة لجمعيات وهيئات أو أشخاص ويقبل بهذه المرحلة الطلاب الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو الطلاب الحاصلون على الثانوية الفنية بمجموع لا يقل عن ٦٥٪ وتنقسم مرحلة التعليم العالى والجامعى إلى :-

١ الجامعات

تتضمن هذه المرحلة ١٣ جامعة منها ١١ جامعة تتبع المجلس الأعلى للجامعات بها ١٩٤ كلية ومعهد موزعة على جميع محافظات الجمهورية وتضم ٤٦٩٣٥٨ طالبا وطالبة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى فى العام الدراسى ٩٢ / ١٩٩٣ وحوالى ٩٨٤٣٧ طالبا وطالبة بمرحلة الدراسات العليا وتعتبر الجامعات الإحدى عشر السابقة بالإضافة إلى جامعة الأزهر جامعات حكومية حيث يوجد حاليا ست جامعات خاصة بالإضافة إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة وتقدم هذه الجامعات دراسات فى الطب البشرى والطب البيطرى وطب الأسنان والصيدلة والهندسة والزراعة والقانون والتجارة والفنون والاقتصاد والعلوم السياسية والتربية.

٢ المعاهد الفنية

تتمثل فى المعاهد الفنية خارج نطاق الجامعات وتخضع لإشراف وزارة التعليم ويحصل فيها الطالب على دراسة لمدة عامين بعد حصوله على الثانوية العامة ويبلغ عددها ٥٩ معهداً منها ٣٢ معهدا فنيا تجاريا و ٢٤ معهدا فنيا صناعيا و٨ معاهد صحية و٣ معاهد خدمة اجتماعية وبلغ عدد طلابها ١١٨ ألف طالب وطالبة فى العام الدراسى ٩٢ / ١٩٩٣ كما توجد معاهد فنية صناعية نوعية مثل معاهد الإليكترونيات والبصريات والكيمياء الصناعية والمعاهد الفنية الفندقية.

٣- المعاهد الخاصة

تضم المعاهد الخاصة نوعين من المعاهد

(أ) معاهد عليا

مدة الدراسة بها أربع سنوات جامعية أو أكثر تمنح درجة البكالوريوس فى التخصصات الآتية :-

الخدمة الاجتماعية - الدراسات التعاونية والإدارية - التعاون الزراعى - الإرشاد الزراعى - التكنولوجيا - السياحة والفنادق الإدارة والسكرتارية التجارية - الإدارة والحاسب الآلى ونظم المعلومات.

(ب) معاهد متوسطة

مدة الدراسة سنتين وتمنح درجة الدبلوم المتوسط وفقا للتخصصات العلمية التى تضمها هذه المعاهد

وقد بلغ عدد المقيدين بالمعاهد العليا الخاصة ١٠٤١٧٨ طالب وطالبة فى العام الجامعى ٩٢ / ١٩٩٣ أما المقيدين بالمعاهد المتوسطة فقد بلغ ٣٣٠٧٩٤ طالب وطالبة

٤- التعليم الجامعى المفتوح

بدأ العمل بهذا النظام بمقتضى قرار المجلس الأعلى للجامعات فى ديسمبر ١٩٨٩م بالموافقة على الأخذ بنظام التعليم المفتوح فى الجامعات التى ترغب فى إقامة هذا النوع من التعليم بحيث تنشأ وحدات ذات طابع خاص تتمتع بالاستقلال المالى والإدارى بناء على الجامعات المعينة كمراكز للتعليم المفتوح لتنفيذ البرامج التى تقوم بتنفيذها وتتمثل فى:-

- برامج تعليمية للحصول على درجة جامعية
- برامج تعليمية لإعادة التأهيل حسب احتياجات المجتمع.

التعليم المستمر للطلبة والعاملين الذين يرغبون فى رفع مستوى ثقافتهم.

هذا بالإضافة إلى بعض البرامج التأهيلية والتى تتمثل فى تكنولوجيا الحاسب الآلى وتطبيقاته تنمية مهارات لغة الاتصال بالانجليزية المحاسبة التطبيقية وبرنامج الإدارة التطبيقية.

ثانيا- التعليم الجامعى الأزهرى

فقد قسم القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر وهيئاته إلى قسمين :-

الأول : المعاهد الأزهرية

الثانى : التعليم الجامعى الأزهرى

إذ تضم جامعة الأزهر كليات دينية مثل كلية الشريعة والقانون وأصول الدين وغيرها وكليات نظرية وعلمية ومنها الطب والصيدلة والتربية والعلوم والتجارة.

## سادسا - إدارة التعليم العالى والجامعى فى مصر

يختلف نمط الإدارة والإشراف على التعليم باختلاف النظم السياسية للدول وإدارة التعليم والإشراف عليه تعكس علاقة الدولة بنظام التعليم على اختلاف مراحله، ومن ثم فنظام التعليم بما يشكله من ملامح ويعكسه من طموحات يضرب بجذور عميقة فى المجتمع الذى نشأ فيه ويعمل له إما دراسة إدارة التعليم وخاصة التعليم الجامعى فى بعض دول العالم فالهدف منها الإفادة من تجارب الآخرين فى هذا المجال.

وتعتبر الإدارة الجامعية نشاط منظم يعمل من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعي والرقابة والتوجيه على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لإيجاد أفضل الاستخدامات للموارد المادية والبشرية المتاحة فى الجامعة.

إن النموذج المركزى فى الجامعة لا يعطى الوحدات الأكاديمية حوافز للمبادرة بالتغيير والتطوير كما يحد من قدرتها على الاستجابة للظروف المستجدة وتحت مثل هذه النظم المركزية تكون هيئة التدريس إما غافلة عن العلاقة بين برامجها وبين العمليات المالية بالجامعة وإما أن يكون لديها احساس بعدم أحقيتها فى المشاركة فى صنع القرار.

ومن ناحية أخرى فقد كانت نتيجة ذلك أن لجأت العديد من الجامعات إلى نموذج لامركزية المسؤولية الإدارية الذى يمنح الأقسام والوحدات الأكاديمية قدرا كبيرا من السلطة فى صنع القرارات المالية مما يمكن تلك الوحدات من زيادة المشاركة فى تخطيط أوجه استخدام الموارد.

إن السير فى طريق تطوير الشئون الإدارية فى أى تنظيم لابد وأن يبدأ بالنظر إلى أهداف ذلك التنظيم والأهداف المتعارف عليها للجامعات هى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع وتنمية البيئة لذلك يجب أن يستند نمط تطوير الإدارة الجامعية إلى أسس دينية ونفسية واجتماعية واقتصادية وبيئية على أن يأخذ هذا النمط فى الاعتبار بعض المؤشرات والاتجاهات منها :-

- تطوير تكنولوجيا المعلومات
- الاتجاه نحو الديمقراطية والمشاركة فى اتخاذ القرارات فى مجال العمل.
- الاتجاهات التى تدعو لتطبيق مبدأ المسئولية والمحاسبة.
- الاتجاه نحو تطبيق الأسس العلمية فى التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والمراقبة والتقويم الإدارى.

وإن إدارة التعليم العالى والجامعى فى مصر فإنها تتمثل فى المجالس التالية :-

١- المجلس الأعلى للجامعات

ويتولى هذا المجلس مهمة التخطيط ورسم السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى وينسق بين نظم الدراسة والامتحانات والدرجات العلمية وينظم قبول الطلاب بالجامعات ويحدد أعدادهم بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المهام حددها القانون رقم٤٩ لسنة ١٩٧٢ ويعتبر وزير التعليم الرئيس الأعلى للجامعات.

٢- مجلس الجامعات

ويلى المجلس الأعلى للجامعات فى البناء التنظيمى الخاص بالجامعات مجالس الجامعات ذاتها ويتألف مجلس الجامعة من رئيس الجامعة رئيسا ونواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات بالإضافة إلى أعضاء من خارج الجامعة من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى والشئون العامة ويختص مجلس الجامعة بمسائل التخطيط والتنظيم والمتابعة فى نطاق الجامعة إلى جانب بعض المسائل التنفيذية مثل تعيين أعضاء هيئة التدريس وتحديد مواعيد بدء الدراسة ومنح الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات إلى غير ذلك من الأمور الخاصة بالجامعة.

٣- مجالس الكليات

يلى مجلس الجامعة فى البناء التنظيمى الخاص بكل جامعة مجالس الكليات التى تتألف من عميد الكلية رئيسا ووكلاء الكلية ورؤساء الأقسام وبعض الأساتذة والأساتذة المساعدين ويختص مجلس الكلية بمسائل خاصة مثل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة فى نطاق الكلية وبمسائل تنفيذية مثل تحويل الطلاب ونقلهم من كلية إلى أخرى وتحديد مواعيد الامتحانات ووضع الجدول وتشكيل اللجان الامتحانية الترشيح للبعثات والمنح والاجازات الدراسية وتسجيل رسائل الماجستير والدكتوراة وتعيين لجان الحكم على هذه الرسائل بالإضافة إلى مسائل أخرى متفرقة نص عليها قانون الجامعات.

٤ - مجالس الأقسام

تأتى مجالس الأقسام فى نهاية البناء التنظيمى حيث يتألف مجلس القسم من جميع الأساتذة بالقسم والأساتذة المساعدين وبعض المدرسين ويختص هذا المجلس بالنظر فى جميع الأعمال العلمية والدراسية والإدارية والمالية المتعلقة بالقسم مثل تحديد المقررات الدراسية التى يقوم بها القسم بتدريسها وتحديد محتواها العلمى ووضع خطة للبحوث وتوزيع الإشراف عليها متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث فى القسم كما توجد بعض المجالس واللجان التى حدد القانون المهام والمسئوليات التى تقوم بها مثل:

(أ) مجلس شئون التعليم والطلاب

ويشكل هذا المجلس برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب وعضوية وكلاء الكليات المعاهد التابعة للجامعة وعدد من الأعضاء من ذوى الخبرة فى الشئون الجامعية والشئون العامة ويختص بشئون الدراسة والطلاب فى مرحلة البكالوريوس أو الليسانس.

(ب) مجلس الدراسات العليا والبحوث

يشكل هذا المجلس برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث وعدد من الأعضاء من ذوى الخبرة فى مواقع الانتاج والخدمات ويختص المجلس بالمسائل الخاصة بالدراسات العليا والبحوث بكليات الجامعة.

كما توجد أيضا مجالس مناظرة لهذه المجالس بكل كلية من كليات الجامعة كما

يوجد بها جهاز متكامل يرأسه أمين الجامعة يتولى الأعمال الإدارية والمالية فى الجامعة وكذلك تنفيذ قرارات هذه المجالس واللجان فى ضوء القوانين واللوائح التى تنظم العمل بالجامعة ويعاونه على مستوى الكليات مراقب عام.

(حـ) المؤتمر العلمى للكلية

يشكل برئاسة عميد الكلية وعضوية جميع أعضاء هيئة التدريس وممثلين من المدرسين المساعدين والمعيدين وممثلين عن الطلاب المتفوقين فى الدراسة بالكلية ويختص المؤتمر بتدارس ومناقشة كافة شئون التعليم والبحث العلمى فى الكلية وتقييم النظم المقررة فى شأنها ومراجعتها وتحديدها بما يحقق التقدم العلمى والتعليمى ومطالب المجتمع.

(د) المؤتمر العلمى للقسم

يشكل من رئيس مجلس القسم وعضوية وجميع أعضاء هيئة التدريس وممثلين عن المدرسين المساعدين والمعيدين فى القسم وممثلين عن الطلاب المتفوقين فى الدراسة ويختص بتدارس ومناقشة كافة الشئون الخاصة بالتعليم والبحث العلمى فى القسم.

## سابعا - تمويل التعليم العالى والجامعى فى مصر

يوجد مصدران فى مصر لتمويل التعليم عامة وتمويل التعليم الجامعى والعالى خاصة هما:-

الأول- يتمثل فى الدولة حيث أنها تكفل مجانية التعليم فى جميع مراحله وفى جميع مؤسساته فالدولة تتحمل عبء تمويل التعليم بدءا من الحلقة الأولى من التعليم الأساسى وحتى نهاية التعليم الجامعى والعالى وذلك فى ضوء ما تخصصه الدولة من اعتمادات لوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى.

الثانى- فيتمثل فى القطاع الخاص الذى يشارك فى تحمل أعباء التعليم هذا بالإضافة إلى بعض المساعدات التى تقدمها المؤسسات الدولية فى إطار التعاون الدولى مثل المساعدات المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الوطنية وكذلك مساهمات كل من المملكة المتحدة وفرنسا فى تمويل بعض مشروعات تطوير التعليم والقروض المقدمة من البنك الدولى والبنك الأفريقى لتمويل أكثر من كلية لإعداد معلم التعليم الفنى.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الدولة تحدد اعتمادات أخرى تدرج فى موازنة بعض الوزارات

مثل وزارة الصحة والصناعة والقوى العاملة وغيرها للقيام ببعض عمليات تدريبية وتعليمية ولكنها تدخل ضمن الميزانية المخصصة للتعليم.

## ثامنا - المتغيرات التى تعرض لها التعليم العالى والجامعى

يمكن التعرف على أهم تلك المتغيرات التى تعرض لها التعليم العالى والجامعى وقد أحدثت هذه المتغيرات تطورا فى بعض خصائص جامعة اليوم بالقياس على ما كانت عليه جامعة الامس وتتمثل تلك المتغيرات فى المتغيرات التالية :-

١ المتغيرات الاقتصادية

أخذت مصر بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينات الذى اعتبرته السبيل لحل كثير من المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وذلك بهدف تشجيع رؤوس الأموال المصرية والعربية وكذلك الأجنبية بالإضافة إلى القيام بتمويل وإنشاء المشروعات المختلفة التى تحتاج إليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية وكذلك تزويد مصر بأحدث ما فى العصر من خبرة وتكنولوجيا وكذلك تحسين وتطوير المشروعات القائمة لذلك تعددت مجالات وفرص العمل الجديدة مثل :

التعدين السياحة- التصنيع- الطاقة والنقل- استصلاح الأراضى الصحراوية- الانتاج الحيوانى والثروة المائية والإسكان والامتداد العمرانى وشركات الاستثمار وبنوك الاستثمار والتعمير والمقاولات.

ويتطلب هذا التغيير الاقتصادى استثمار قدرات وإمكانيات القوى البشرية فى كل مجال وهذا يتطلب كفايات معينة من القوى البشرية يتوفر فيها شروط انتاجية خاصة حتى تستطيع القيام بدور فعال فى مشروعات التنمية المختلفة وأدى ذلك أيضا إلى احتياج بعض المؤسسات الانتاجية إلى نوعيات جديدة من خريجى الجامعات وتخصصات معينة لم تكن موجودة من قبل ولذا ظهر العجز كماً وكيفًا فى القوى البشرية التى تحتاجها تلك التخصصات الجديدة مع وجود فائض فى العمالة التى لا تحتاجها تلك المهن والمشروعات الجديدة وبذلك فإن الجامعة بما لديها من إمكانيات بشرية ومادية مطالبة بالإسهام فى إعداد وتدريب وتهيئة الكوادر البشرية التى تتطلبها أهداف ومشروعات التنمية وهذا

يستدعى إعادة النظر فى وظيفة الجامعة.

٢- المتغيرات السكانية

تعد الزيادة السكانية من أهم العوامل التى تزيد العرض لقوة العمل فى مصر بمعدلات لا تتفق مع معدلات فرص العمل فالوزن النسبى لحجم قوة العمل ما بين ١٤ :١٢ سنة يتزايد فى المجتمع المصرى من ٦١٪ فى عام ١٩٦٠ وإلى ٦٣٪ عام ١٩٦٨.

فى حين أن معدلات الزيادة فى حجم فرص العمل تهبط سالبا لتصل إلى ١٠,٩٨٪ سنويا الأمر الذى يؤدى إلى وجود نمط من التنمية الاقتصادية والتعليمية غير متوازن حيث اختلالات بين العرض والطلب مما يؤثر فى زيادة مشكلة البطالة بصورها المختلفة.

٣- المتغيرات التعليمية

أدى التقدم العلمى إلى انفجار هائل فى المعلومات والبيانات العلمية مما ألقى أعباء جديدة على منظومات التعليم فى مصر لم تألفها من قبل مثل ضرورة تيسير السبل للتدريب وإعادة التدريب بل وفتح قنوات التعليم وتقديم بدائل جديدة من التعليم.

ومن هنا كان اهتمام المجتمع بنشر مفهوم التعليم المستمر الذى يتيح فرصة لتعليم لكل فرد بدرجة من المرونة والتنوع فى الاختبارات التعليمية ومن ذلك كان الاهتمام بالتعليم غير النظامى.

٤- المتغيرات الاجتماعية

من الطبيعى أن تؤثر تلك المتغيرات المتعددة السابقة على الفرد والمجتمع المصرى فتؤدى إلى تغيرات اجتماعية متمثلة فى زيادة الطلب الاجتماعى على مراحله المختلفة وخاصة التعليم الجامعى.

وقد ساهم فى ذلك أيضا انتشار مفهوم ديمقراطية التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وصدور عدد من القوانين أهمها مجانية التعليم الجامعى كذلك انتشار مفاهيم جديدة فى التعليم مثل التعليم المستمر والتعليم غير النظامى وعلى ذلك تبين أن تلك المتغيرات المتعددة أدت إلى مجانية التعليم العالى والجامعى فى مصر للعديد من الصعوبات.